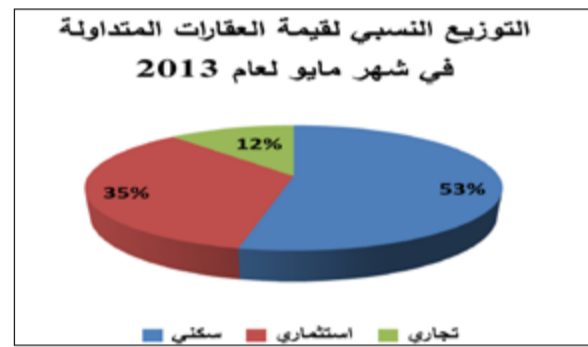
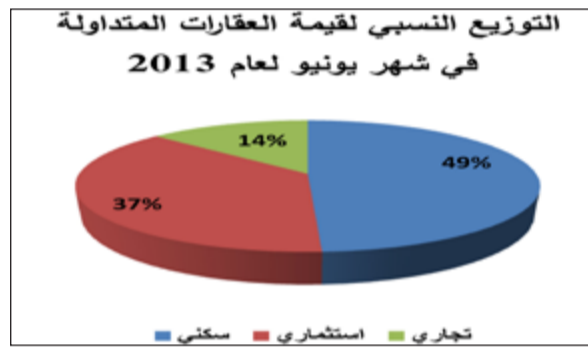
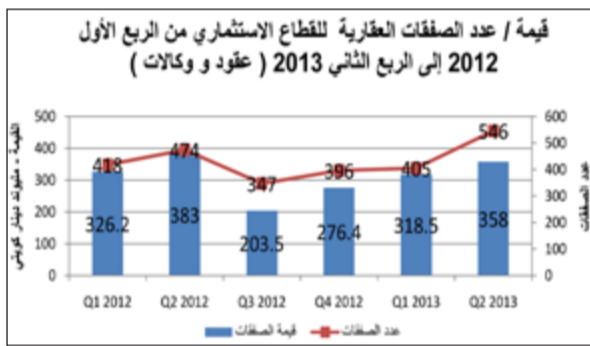


القيمة الإجمالية للقوائم ولوحدات القطاع السكني المتداولة خلال هذا الربع بلغت 499,3 مليون دينار

«الدولي»: ارتفاع قيمة العقارية المتداولة بـ 18,4% خلال الربع الثاني لتسجل 1,01 مليار دينار موزعة على 2,307 صفقات

على التوالي. وذكر التقرير أنه يستدل من البيانات المتعلقة بالمناطق الأكثر تداولاً على استحواد منطقة صباح الأحمد البحرية على أكبر مقدار تداول من حيث عدد الصفقات فقد بلغت 47 صفقة وقيمة 14 مليون دينار ثم تليها منطقة الجاهراء وحولها بعدد 8 صفقات وقيمة 31 و23 مليون دينار لكل منهما على التوالي. وأشار التقرير إلى أن قطاع العقار الكويتي يشهد نشاطاً ملحوظاً في القطاعات الثلاثة الرئيسية خلال هذا الربع، فقد حقق القطاع السكني والاستثماري والتجاري نمواً ملحوظاً من حيث قيمة الصفقات بنسبة 15%، و12,4%، و35,2% على التوالي مقارنة بالربع السابق، وهذا من المتوقع أن تستمر أسعار الأراضي السكنية في الارتفاع في ظل ندرة الأراضي السكنية، ومن المتوقع أن يشهد القطاع التجاري معدل نمو جيد وذلك تزامناً مع تنفيذ مشاريع خطة التنمية التي تتضمن عدداً من المشاريع التي من شأنها زيادة الطلب على المكاتب التجارية، كما أنه من المتوقع استمرار ارتفاع الأسعار في القطاع السكني والاستثماري حتى نهاية العام الحالي. وبين التقرير أنه ستستمر معاناة سوق العقار في الكويت من الخلل في آلية عمل السوق الذي يستقطب جانباً ملموساً من مدخرات المواطنين والتي يتم تدوير جزء هام منها من خلال تداول الأراضي السكنية الفضاء في مناطق محددة وهي بلا شك تؤدي إلى تضخم الأسعار بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادية الحقيقية في البلاد، وتخلق فقاعات سعرية ضارة على المستثمرين وعلى الأطراف الأخرى ذات الصلة بهذا القطاع، وهي في نهاية المطاف ليس لها قيمة مضافة على الاقتصاد الوطني، والحل الوحيد هو تحرير المزيد من الأراضي وتفعيل دور القطاع الخاص في المساهمة في بناء وبيع الوحدات السكنية، والإفان الأسعار التضخمية ستستمر في ذلك القطاع حيث وصلت متوسطاته السعرية إلى مستويات تفوق بكثير دخل المواطن العادي.



الشقق والوحدات التي يوفرها هذا القطاع، ومع استمرار ارتفاع أسعار العقار الاستثماري يصعب العائد بحدود 5-6%، وهي مستمرة في التراجع نظراً لاستمرار تضخم الأسعار كنتيجة لارتفاع الأسعار التي ستحصل إلى أرقام قياسية جديدة في حال استمرار ارتفاع الطلب على ذلك القطاع. وعلى صعيد المناطق الأكثر تداولاً خلال الربع الثاني لعام 2013، فقد ذكر التقرير أن منطقة المهولة حصلت على المرتبة الأولى من حيث قيمة وعدد الصفقات حيث بلغت نحو 61 مليون دينار موزعة على 146 صفقة تليها منطقة الفنتاس بقيمة 29 مليون دينار موزعة على 95 صفقة تليها منطقة حولي بقيمة 33 مليون دينار موزعة على 90 صفقة، ثم منطقة السالمية بقيمة 64 مليون دينار موزعة على 45 صفقة.

القطاع التجاري
وأشار التقرير إلى أن القطاع التجاري شهد خلال الربع الثاني لعام 2013 نمو ملحوظاً حيث بلغت قيمه الصفقات نحو 113,3 مليون دينار موزعة على 73 صفقة مقابل 83,8 مليون دينار موزعة على 25 صفقة لارتفاع بلغت نسبته 35,2% و19,2% للقيمة وعدد الصفقات

المالية، كما أن انخفاض عدد الصفقات واستمرار معدلات القيمة الإجمالية للمبيعات يشير إلى ارتفاع أسعار العقار بشكل ملموس في قطاع العقار السكني والاستثماري خلال عام كامل (النصف الأول من عام 2013 مقارنة بذات الفترة من عام 2012). ولفت التقرير إلى أن التوزيع النسبي في نشاط سوق العقار الكويتي للربع الثاني من عام 2013 يشير إلى استحواد قطاع العقار السكني على ما نسبته 51% ليهي القطاع التجاري بنسبة 12% من إجمالي السوق، وتشير البيانات الشهرية للربع الثاني لعام 2013 بأن شهر يونيو استحوذ على أعلى قيمة من مبيعات هذا الربع حيث بلغت نحو 379,5 مليون دينار شهر مايو 317,7 مليون دينار ثم شهر أبريل بقيمة 309,4 ملايين دينار. وأوضح التقرير أن البيانات الشهرية خلال عامي 2012 و2013، تشير إلى أن أعلى حجم لسببولة السوق بلغت في شهر أبريل عام 2012 نحو 429 مليون دينار موزعة على 1386 صفقة، يليه شهر ديسمبر الصفقات بنسبة 20,9%، وقد يستدل من هذه المؤشرات إلى استمرار مستويات السيولة عند معدلاتها لعام 2012 وعدم تأثرها بشكل كبير على ما يبدو بنشاط سوق الكويت للأوراق

العقار الكويتي خلال هذا الربع مقارنة بالربع الثاني من عام 2012 فقد بين التقرير أنه شهد ارتفاعاً في قيمة الصفقات المبرمة بلغت نسبته 6,5% مع تراجع ملحوظ في عدد الصفقات بنسبة 17,3%، وهو مؤشر واضح لارتفاع أسعار العقارات خلال هذا الربع مقارنة بالربع الثاني من عام 2012. هذا وعلى الرغم من ارتفاع قيمة وعدد الصفقات للعقارات المتداولة للقطاعات الرئيسية لسوق العقار في الكويت (السكني، والاستثماري، والتجاري) خلال الربع الثاني من عام 2013 مقارنة بالربع الأول إلا أن أداء السوق خلال النصف الأول للمعام الحالي قد حافظ على المعدلات التي حققها خلال النصف الأول من عام 2012، فقد بلغت القيمة الإجمالية للعقارات والقوائم المتداولة خلال هذا النصف 1856,6 مليون دينار موزعة على 4306 صفقات مقابل نحو 1843,6 مليون دينار موزعة على 5449 صفقة، أي بارتفاع طفيف بلغت قيمته نحو 13 مليون دينار فقط (بنسبة 0,70%)، في حين انخفض عدد الصفقات بنسبة 20,9%.

استحواد قطاع العقار السكني على ما نسبته 51% يليه القطاع الاستثماري بنسبة 37% ثم القطاع التجاري بنسبة 12% من إجمالي السوق

«بوبيان» يهني زوار المركز العلمي بالعيد بلوحة في حوض الأسماك



فاجأ بنك بوبيان زوار المركز العلمي بتهنئة خاصة بعيد الفطر المبارك من خلال اللوحة التي حملت عبارة «عيدكم مبارك وعساكم من عواده» والتي قام برفعها عدد من الغواصين في حوض الأسماك والقروش في المركز العلمي والتي تزامنت مع فترة اطعام القروش الأسبوعية.

وجاءت هذه المبادرة الطبية من بنك بوبيان لأول مرة على مستوى الكويت مشاركة منه لزوار المركز العلمي وذلك في إطار التعاون المشترك بين الطرفين حيث أثنى الحضور على هذه التجهة من بنك بوبيان والتي تدل على مدى الابتكار والإبداع المشترك بين البنك والمركز لاسيما أنها فكرة جديدة تحدث للمرة الأولى في الكويت. ويعتبر بنك بوبيان أحد أبرز الداعمين للمركز العلمي ونشطته المختلفة حيث قام برعاية فيلم الاي ماكس الشهير «البطاريق» الذي بدأ عرضه في أول أيام العيد والذي يحكي جزءاً مهماً من حياة البطاريق في الجاهراء المتجمدة من عالمنا وكفاحها في سبيل الحياة ورعاية أبنائها.

علي عبدالله: إمكانية توفير 700 مليون قدم مكعبة من الغاز يومياً «البتترول الوطنية» توقع عقد استئجار مصنع تبخير الغاز المسال



لقطة جماعية في ختام توقيع العقد

ضخ نحو 700 مليون قدم مكعبة من الغاز يومياً. ومن جهتها أعربت رئيس فريق العقود بالوكالة الهندسية أمانى العلي عن سعادتها لإنجاز هذا العقد، لافتة إلى الجهود المميزة التي بذلها الفريق برئاسة المهندس بندر الحفظاني وعضوية المهندس مهران الهاجري، أشرف الفضلي ومريم شاه.

جودة وسعرا، وتبلغ قيمته نحو 212 مليون دولار لمدة 5 سنوات، يتم من خلاله توفير مصنع عائم لتبخير الغاز المسائل الذي يتم استيراده عبر البواخر ليضخ عبر مصفاة ميناء الأحمدى إلى محطات توليد الطاقة، موضحة أن الطاقة الاستيعابية لهذا المصنع تبلغ 170 ألف متر مكعب، وفي وقت الذروة يمكن للمصنع



المطيري وبوسن يتبادلان وثائق العقد

المشتركة رائد سمان، ومدير عام المجموعة سعد المطيري. وقد أعرب المطيري عن سعادهته بتوقيع هذا العقد الذي سيوفر الوقود الصديق للبيئة لمحطات توليد الكهرباء في الكويت على مدى 5 سنوات مقبلة، لافتاً إلى أن البترول الوطنية ومن خلال هذه العقود تقوم بتنفيذ استراتيجيتها في الانتقال إلى توفير منتجات

وقعت شركة البترول الوطنية الكويتية مؤخراً مع شركة «غولار إل إن جي» Golar LNG - عقد استئجار المصنع العائم لتبخير الغاز المسال وضخه لشبكة مصفاة ميناء الأحمدى ثم شبكة محطات توليد الطاقة الكهربائية في البلاد، بهدف تزويد هذه المحطات بشكل رئيسي بالوقود الصديق للبيئة لمدة 5 سنوات إضافية تبدأ في أبريل المقبل. وقّع العقد الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية م. محمد غازي المطيري ونائب رئيس شركة «غولار إل إن جي» دولسي بوسن بالمتكبر الرئيسي للبترول الوطنية، وذلك بحضور نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية علي عبدالله أحمد، ومدير الدائرة التجارية أحمد محمد الطيباني، ورئيس فريق العقود بالوكالة م.أماني العلي، كما حضر ممثلاً الوكيل المحلي لـ «غولار إل إن جي» نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة العلمية

المطيري: حريصون على توفير منتجات بتروية صديقة للبيئة